مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

مارس 2022

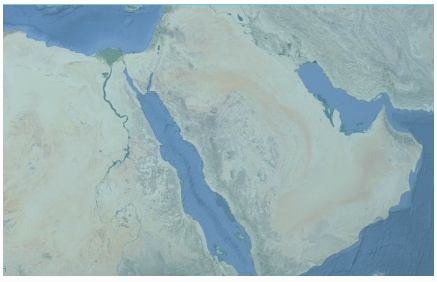

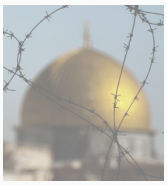

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
الأمن الجماعي

نظريات
نظرية الدور

قراءة
الأزمة الروسية – الأوكرانية

تقارير
التحوُّل الذي لم يكن: قراءة خاطئة لسياسة "صفر مشاكل" الإماراتية

فعاليات
ورشة عمل دولية: أمن الدول الصغيرة

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

الأمن الجماعي

يقوم مفهوم الأمن الجماعي على شِقَّين أساسيَّين؛ الأول: "الأمن"، والثاني: "الجماعي"؛ فالأمن مهم جدًا لجميع الدول، ويعدُّ الأمن القومي جزءًا من الأمن الدولي، ويفترض هذا الوضع أن يتم الدفاع عن الدولة المعتدى عليها. أمَّا "الجماعي" فيشير إلى أن قوة المعتدي يجب موازنتها بالقوة الجماعية للدول الأخرى، وذلك لردع المعتدي، أو إيقاف عدوانه.

وبهذا المعنى، يمكن تعريف الأمن الجماعي بأنه: نظام من الترتيبات الجماعية التي تهدف إلى وقف الحرب، أو ردع المعتدي. وبموجب هذه الترتيبات يُعدُّ الاعتداء على أي دولة من الدول المنخرطة في هذا النظام كالاعتداء على باقي الدول، ما يستدعي تحرُّكًا جماعيًا لرد المعتدي. وطالما عُدَّت الإجراءات المرتبطة بنظام الأمن الجماعي عالمية في نطاقها، ولعل هذا ما يميِّزها عن نظام التحالفات الإقليمي الذي يمثِّله حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، وإن كان البعض لا يفرِّق بينهما حاليًا. ومن المفترض أن يضمن نظام الأمن الجماعي أمن كل دولة في العالم ضد أي حرب أو عدوان، قد ترتكبه أي دولة ضد دولة أخرى. وتعدُّ عصبة الأمم والأمم المتحدة من المؤسسات الدولية التي أقيمت على مفهوم الأمن الجماعي، لكنْ لم ينجح أيٌّ منها في تطبيقه لردع الاعتداءات، أو وقفها، وذلك بسبب التضارب الكبير في المصالح بين دول هذه المؤسسات، لا سيما القوى الكبرى.

نظريات

نظرية الدور

تعود جذور "نظرية الدور" إلى علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، حيث تحدَّد الأنماط الشائعة للوكلاء الذين يؤدون أدوارًا في المجموعات الاجتماعية. وخلال العقدين الماضيين، اكتسبت "نظرية الدور" أهمية كمنظور متعدد التخصصات؛ لفهم سلوك الدولة في السياسة العالمية. وكما هو الحال بالنسبة إلى المفاهيم التحليلية، فإن المفهوم يربط الأنماط السلوكية بالبنى الاجتماعية، ما يساعد على ردم الفجوة النظرية بين تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية.

ووفقًا لتعريف دليل أوكسفورد لعلم السياسة السلوكي، فإن نظرية الدور، في السياسة والعلاقات الدولية، تعني فهم عملية صنع القرار من منظور صانع القرار نفسه. وخلال العقد الماضي، انبعثت نظرية الدور من جديد، لكنْ كمنظور لدراسة السياسة والعلاقات الدولية، حيث كانت هذه النظرية تركِّز في الماضي على القيود الهيكلية والمؤسساتية، التي تؤثر على سلوك الفرد. لكن مع مرور الوقت، تطوَّرت "نظرية الدور" لتركِّز على مدى استقلالية الفرد في اتخاذ القرار.

تفترض نظرية الدور أن النماذج النظرية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مع القدرات المادية للدولة، وتصورات صانعي القرار، الذين يُدخلون تحيزاتهم وأفكارهم، وربما مُثُلهم العليا، في عملية تشكيل السياسة الخارجية. وتُمكِّن "نظرية الدور" العلماء من نمذجة العوامل الفكرية، جنبًا إلى جنب، مع العوامل المادية. ومن خلال القيام بذلك، يمكن تحسين فهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لمجموعة واسعة من الدول، بما في ذلك الدول الصغيرة، والدول الجديدة، والقوى الناشئة.

قضايا

المفاوضات الروسية- الأوكرانية

مع إعطاء شارة البدء بغزو أوكرانيا، في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الماضي، كان الجانب الروسي يَعُدُّ العدة لفرض شروط الاستسلام على القيادة السياسية الأوكرانية، في مفاوضات شكلية تُعقد في بيلاروسيا المجاورة والموالية لموسكو. لكن تأخُّر الحسم العسكري أدَّى إلى تغيُّر في الحسابات، وبعد عدة جولات من المفاوضات في بيلاروسيا، بدا أن الفجوة بين الطرفين كبيرة جدًا؛ فموسكو تريد استخدام المفاوضات للتخفيف من خسائرها المادية والبشرية، والتوصل إلى صيغة تؤمِّن لها، من خلال السياسة، ما فشلت عن تأمينه من خلال الحرب، في حين تريد كييف أن تستخدم المفاوضات لتأمين حماية المدنيين، وفتح ممرات إنسانية، ولإقناع الروس بأن أوكرانيا لن تكون لقمة سائغة، وستكون التكاليف عالية جدًا، إذا ما أرادت روسيا الاستمرار في الوضع الحالي.

عقد الطرفان جولتين من المفاوضات في بيلاروسيا، دون تحقيق أي تقدُّم، وسرعان ما دخلت دول أخرى في الخط؛ لعرض الوساطة، وتأمين أجواء أكثر إيجابية؛ لإيقاف إطلاق النار، والتوصل إلى اتفاق سلام دائم.

تصدَّرت تركيا المشهد عندما جمعت وزيرَ خارجية روسيا سيرجي لافروف بنظيره الأوكراني ديمترو كوليبا في جولة ثالثة من المفاوضات، على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي، الذي عُقد في: 18-20 مارس. وبالرغم من أن هذه الجولة لم تُفضِ إلى شيء، إلا أنها عُدَّت انتصارًا دبلوماسيًا لأنقرة، باعتبار أنها جمعتْ الطرفين على هذا المستوى لأول مرة، كما أنها مهَّدت الطريق لجولة أخرى من المفاوضات الجادة، حول القضايا الإشكالية.

ووفقًا لبعض المصادر التركية، هناك عدة قضايا تُناقش، وهي: حياد أوكرانيا، وقدراتها العسكرية، وشبه جزيرة القرم، والدونباس، والضمانات الأمنية المقدَّمة لأوكرانيا في 30 مارس 2022، حيث عُقِدت أهم جولة مفاوضات على الإطلاق بين الطرفين في تركيا، وتضاربت التقارير حول مستوى التقدُّم الذي وصل إليه الطرفان، وإذا ما كان هناك اتفاق بالفعل على بعض القضايا الأساسية، لكنْ فُهِمَ من بعض التصريحات أن أوكرانيا قد تكون مستعدة للحياد، مقابل ضمانات أَمنية حقيقية ضد أي عدوان روسي مستقبلي. أما الملفات الأخرى، فقد أشار الناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهم كالين، إلى أن سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها يجب أن تؤخذ في الحسبان دومًا، حيث إن الأوكرانيين أكَّدوا أنهم غير مستعدين للتخلي عن أي جزء من أراضيهم، لكنهم منفتحين على مناقشة حلول بشأن المشاكل العالقة.

مثل هذه المعطيات تشير إلى أن هناك حاجة إلى تسوية قابلة للتسويق، في كل من موسكو وكييف، على أنها انتصار للطرف المعني، بحيث تؤمِّن للجانب الروسي حفظ ماء الوجه، وتضمن لأوكرانيا الحصول على ضمانات أمنية حقيقية وفعالة، حيث إن التوصُّل إلى مثل هذه المعادلة الدقيقة ليس بالأمر السهل، خاصة أن المفاوضات ستتأثر بطبيعة الحال بموازين القوى على الأرض.

تقارير

التحوُّل الذي لم يكن: قراءة خاطئة لسياسة "صفر مشاكل" الإماراتية

نشرت منصّة "صدى" التابعة لمؤسسة كارنيغي تقريرًا مؤخرًا بعنوان: (التحول الذي لم يكن: قراءة خاطئة لسياسة "صفر مشاكل" الإماراتية). وكتبت التقريرَ جين لوب سمعان، وهي باحثة أولى في معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة سنغافورة الوطنية، وباحثة مشاركة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI). وقد ركَّزت سمعان في تقريرها على التحوُّل الذي حصل في سياسة الإمارات الخارجية، مشيرةً إلى أن الفكرة القائلة بأن الإمارات غيّرت جوهر سياستها الخارجية مؤخرًا استنتاجٌ مبنيٌ على سلسلة من الافتراضات الخاطئة.

وتلفت سمعان النظر إلى أن علاقات أبوظبي الدبلوماسية الجديدة تجاه خصومها السابقين، مثل تركيا وقطر وإيران، والزيارات التي قام بها محمد بن زايد -الحاكم الفعلي لدولة الإمارات- أو شقيقه ومستشار الأمن القومي طحنون بن زايد، في النصف الثاني من عام 2021، لكلٍ من أنقرة والدوحة وطهران، توجب توخي الحذر، وعدم التسرُّع في تفسير هذه الخطوات، لا سيما إذا ما قورنت بأجندة أبو ظبي الأمنية مع شركاء جدد، كإسرائيل، وشركاء تقليديين، كالولايات المتحدة.

وترى جين أن الخطاب المستخدم في عملية التحوُّل الإماراتية يخدم إلى حد ما، مصالح أبوظبي في استعادة سمعتها الدولية، التي شوهتها سنواتٌ من التدخلات المثيرة للجدل، بما في ذلك دور الإمارات في اليمن وليبيا. كما أنه يغذي التوقع العام للإمارات باستخدام الديبلوماسية والقوة الناعمة، لا سيما أنها تتولى مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمدة (2022-2023).

ووفقًا لجين، فإن أبو ظبي تستعير، على ما يبدو في مبادرتها الأخيرة، سياساتٍ خاصة بتركيا وقطر؛ لتصفير المشاكل مع الجيران، وهي بالأساس سياسة تركية وضعها رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق أحمد داوود أغلو، لكن هذه السياسة انهارت وسط الاضطرابات العربية عام 2011، وعجزت أنقرة عن الحفاظ على سياسة الجوار المحايدة. أما سياسة الوساطات، فهي بالأساس سياسة قطرية استُخدِمتْ خلال العقد الماضي، والتي أثارتْ خلافها مع الرياض وأبو ظبي.

ومع ذلك، تقول الباحثة: إن الفكرة القائلة بأن الإمارات تغيِّر جوهر سياستها الخارجية مبنيةٌ في النهاية على سلسلة من الافتراضات غير الدقيقة؛ أولها: استنتاجٌ مفاده: أن هذا التوازن الظاهري لأبوظبي مدفوع بتآكل شراكتيها الأساسيتين مع الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومن المُسلَّم به أن هناك أسبابًا لإحباط أبو ظبي من كلا البلدين، لكنَّ المحللين يميلون إلى المبالغة في تقدير تداعياتها، ويدرك المسؤولون الإماراتيون رغبة الولايات المتحدة في الانسحاب من الشرق الأوسط، والتركيز على المحيطين الهندي والهادئ. لكنهم يرون أيضًا تناقضًا بين الخطاب الملتهب في واشنطن والوجود الدائم للقوات الأمريكية في المنطقة.

وتناقِش جين، في التقرير، ثلاث أفكار أساسية؛ الأولى: أن الولايات المتحدة استاءت بالفعل من تعاون أبو ظبي مع الصين في مجالات حساسة، مثل اختيار الشركة الصينية هواوي لتشغيل شبكات 5G، ومشروع بناء منشأة عسكرية

صينية بجوار ميناء أبو ظبي. لكنْ من غير المحتمل أن تكون الإمارات قد عدَّت تقاربها مع الصين بديلًا عن تعاونها مع الولايات المتحدة. هذا الوضع ليس إعادة توازنٍ بقدر ما هو سوء تقدير من جانب الإماراتيين، الذين يجدون أنفسهم الآن في موقف حساس لتقليص تعاونهم مع بكين، من أجل طمأنة الأمريكيين، وحفظ ماء الوجه؛ لذلك ستستمر الولايات المتحدة بوصفها الشريك الأهم لدولة الإمارات.

أما الفكرة الثانية فهي أن التحالف الإماراتي–السعودي ليس هشًّا بالشكل الذي يتصوره البعض؛ لأن المراقبين يميلون إلى تضخيم التوترات بين أبوظبي والرياض، بالطريقة نفسها التي بالغوا فيها في تقدير حجم التحالف في المقام الأول. وفي الأساس، كان التحالف السعودي-الإماراتي زواج مصلحة بين شريكين غير متكافئين -هيمنة إقليمية ودولة صغيرة- يشتركان في بعض الأهداف المشتركة، وليس كلها، وتدرك القيادة الإماراتية جيدًا الهشاشة المحتملة لعلاقة أبو ظبي بالرياض. ويتجلى ذلك في يقظة صانعي القرار في أبو ظبي عندما مُنع المواطنون الإماراتيون، لفترة وجيزة، من دخول السعودية نتيجة نزاع حدودي لم يُحلّ. ويستمر هذا الأمر إلى يومنا هذا، في حين قد يختلف البلدان في عدة قضايا، مثل الوضع النهائي المنشود لحرب اليمن، وقد يتنافسان أيضًا بشكل علني في سياسات النفط والأعمال، إلا أن أبوظبي لا ترى بديلًا جادًا لعلاقاتها الوثيقة مع المملكة.

وفيما يتعلق بالفكرة الثالثة، فإن تخلِّي الإمارات عن توظيف جيشها، كأداة للسياسة الخارجية، هو افتراض خاطئ. فمن جهة، لم تصل المشاركة الديبلوماسية مع تركيا وقطر حتى الآن إلى أي شيء ملموس، بخلاف الزيارات رفيعة المستوى. ومن ناحية أخرى، أدت الشراكة الجديدة للإمارات مع إسرائيل إلى توسع كبير في التعاون العسكري بين البلدين، حيث التقى مسؤولون استخباراتيون وعسكريون من البلدين علنًا، وبمعرفة عامة بهذه العلاقات المتنامية.

وتختم سمعان تقريرها بالقول: لا ينبغي تضخيم مدى التحول في السياسة الإقليمية لدولة الإمارات، وتبنيها المفترض لنهج جديد خالٍ من المشاكل، ويبدو أن حدة عدم الاستقرار الإقليمي قد خَفَّت الآن، ولكن هذا سيكون مؤقتًا؛ فقد أدت الزيارات رفيعة المستوى، إلى حد ما، إلى تخفيف التوترات الإقليمية، لا سيما في البلدان التي تظل فيها السياسة ذات طابع شخصي للغاية، لكنها لم تتجسد في أي آليات جديدة ملموسة لتسوية النزاعات الموجودة من قبل؛ فحرب المعلومات بين الدوحة وأبو ظبي لم تختف بعدُ، حيث يواصل القطريون والإماراتيون مواجهة بعضهم البعض من خلال وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية، كما يتضح من الحظر المستمر لقناة الجزيرة القطرية في الإمارات.

وتضيف بأن التعامل مع طهران لم يمنع من أن تقوم أبوظبي بتعزيز قدرات الردع لديها، سواء من خلال مناوراتها البحرية مع إسرائيل، أو من خلال تحديث قوتها الجوية، كما ظهر مؤخرًا بشراء 80 طائرة مقاتلة جديدة من طراز رافال، وقد تؤدي الشكوك حول احتمال تورط الحرس الثوري الإسلامي الإيراني في الموجة الأخيرة من الهجمات الصاروخية، والطائرات بدون طيار، على أبوظبي من اليمن، إلى عرقلة عملية بناء الثقة بين الإمارات وإيران. على نفس المنوال، من المرجح أن تتخلى أبوظبي عن خطاب المصالحة، والعودة إلى استراتيجية الاحتواء، إذا فشلت المحادثات النووية الجارية بين القوى العالمية وإيران. وبشكل عام، تركِّز قراءات سياسات أبوظبي الإقليمية على المفاهيم الخاطئة؛ لتحول إماراتي كبير نحو التوافق والتقارب، رغم ذلك، لا تزال الإمارات تؤمن بأولوية الوسائل القسرية لدعم أهداف سياستها الخارجية.

فعاليات

ورشة عمل دولية: أمن الدول الصغيرة

عقد مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر يوم الإثنين، الموافق 28 مارس 2022، ورشة عمل دولية مغلقة حول: "أمن الدول الصغيرة في نظام دولي متآكل"، شارك فيها 12 أستاذًا وباحثًا وخبيرًا من معهد الشؤون الدولية في إيسلندا، ومعهد العلاقات الدولية والعلوم السياسية في ليتوانيا، ومعهد ريتشاردسون في المملكة المتحدة، وجامعة آهي إيفران التركية، وجامعة لوند السويدية، وجامعة يريفان الأرمينية، وجامعة لينستر الإنكليزية.

ألقى الدكتور نايف بن نهار، مدير مركز ابن خلدون، الكلمة الافتتاحية في ورشة العمل، وأدار الدكتور علي باكير، الأستاذ الباحث المساعد في الشؤون الدولية والدفاع والأمن، ورشة العمل، وناقش إلى جانب المشاركين أوجه تعريف الدول الصغيرة ودورها في النظام الدولي، والتحديات والمخاطر التي تواجهها. علاوة على ذلك، بحث المشاركون الاستراتيجيات الدفاعية التي تعتمدها الدول الصغيرة في الدفاع عن نفسها، وعرضوا تجارب دول صغيرة مختلفة، كإيسلندا، وجورجيا، وقطر، وتايوان، وأرمينا، وليتوانيا. والجدير بالذكر أن الورشة تدشّن مسار الدول الصغيرة في مركز ابن خلدون، وهو مسار سيركّز في الغالب على مشاريع بحثية، وأنشطة، وفعاليات ذات صلة بالسياسات، والدفاع والأمن المتعلقة بالدول الصغيرة، على رأسها دولة قطر. ويعمل هذا المسار بموازاة مع مسارٍ آخر قام المركز بتدشينه سابقًا، ويتعلق بتركيا وعلاقات تركيا بالعالم العربي والخليج ودولة قطر، مع التركيز على الجوانب السياسية والدفاعية في تناول هذه العلاقة.